قبائل جنوب السودان

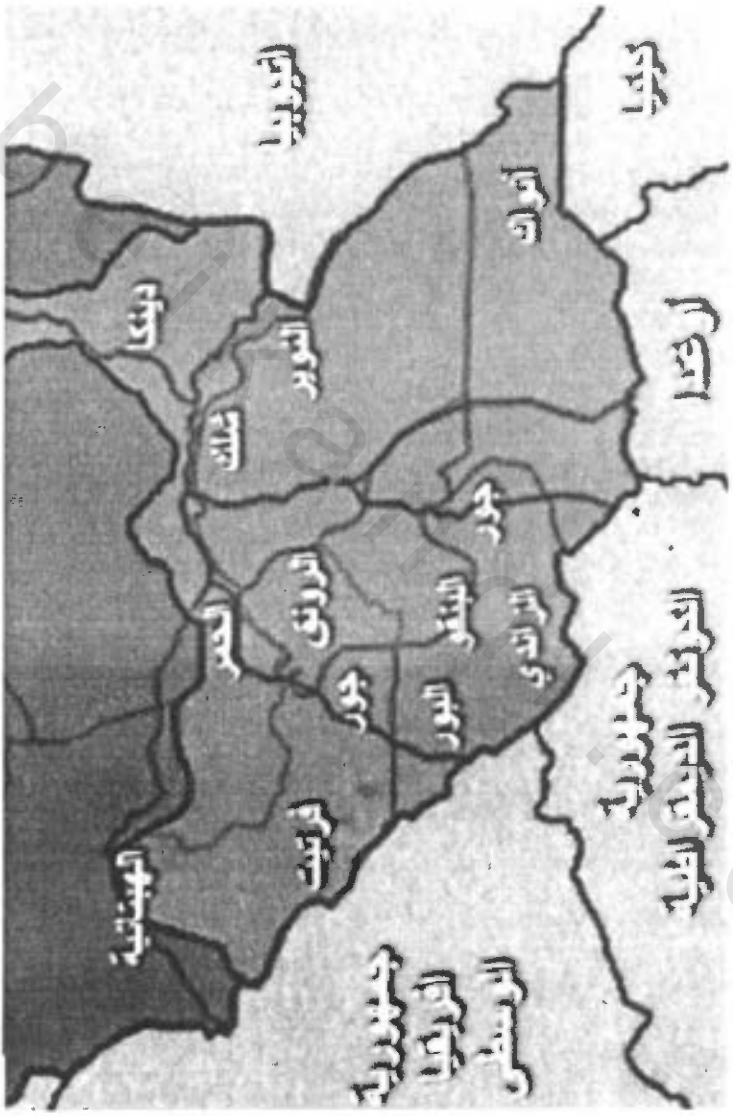

توزيع قبائل جنوب السودان

يضم جنوب السودان ثلاث مجموعات سلالية رئيسية وهي :

النيليون ـ والنيليون الحاميون ـ والمجموعة السودانية ، ويأتي على رأس هذه السلالات من حيث العدد والنفوذ والقوة النيليون .

ومن هذه السلالات انحدرت قبائل الجنوب السوداني مشكلة نسيجًا اجتماعيًا معقدًا .

اولا : النيليون :

ينتمي إلى هذه المجموعة ثلاث قبائل تلعب دورًا مهمًا في الجنوب السوداني وهي الدينا والنوبير والشلك ويذهب علماء السلالات إلى أن هذه القبائل تنتهي إلى جد واحد .

قبيلة الدينكا :

ويقدر عددها بثلاثة ملايين نسمة وهي كبرى المجموعات الاثنية في السودان تضم حوالي ٥٠٠ مجموعة اثنية غير الدينكا وتعيش الدينكا في الفضاء الجغرافي الذي يمتد من شمال مديريات الإقليم الجنوبي « بحر الغزال ـ والنيل الأعلى ».

إلى جنوب كردفان « حول مجرى النيل » حيث يقع خط تماسهم مع قبائل البقارة ، ويعرف المركب الاثني والثقافي الذي تنتمي إليه الدينكا بمجموعة الشعوب الناطقة باللو والممتدة في أقاليم شرق إفريقيا الذي يجمع قبائل الماساي بكينا والتوتسي برونـدا وبورنـدي بـل وبعض المجموعات البشرية بمالي والسنغال المشهورة بطول القامة وسواد البشرة الداكن » ، ومن أهم بطون الدينكا الفجول وأبوك وأدوت والدينكابور والنويك ملوال وإلى عشيرة الدينكابور ينتمي جون قرنق الزعيم الراحل للحركة الشعبية لتحرير السودان .

قبيلة النوير :

ويسكنون في فضاء جغرافي يقع أساسًا في إقليم أعالي النيل أي مناطق السوباط والناصر وميورد وأيود ومحافظة اليرويمتدون إلى داخل حدود الحبشة، وتكثر المستنقعات في هذا الفضاء، وقد زاد ذلك من عزلة النوير، ونزوعهم الاستقلالي والاعتزاز بالنفس ،كما زاد في صعوبة اختراق مناطقهم ويمتاز النوير بأن لهم لهجة واحدة وأسلوبًا في الحياة متشابها إلى حد بعيد .

قبيلة الشلك :

وهي أقل المجموعات الثلاث تعدادًا وتعيش في شريط على الضفة الغربية للنيل الأبيض من كاكا في الشمال إلى بحيرة نو في الجنوب وقبيلة الشلك ذات طابع سياسي مركزي تحت قيادة ملك أو سلطان يطلقون عليه

« الريث » ويجمع « الريث» بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية في صيغة مشابهة للتقاليد المعربة الفرعونية القديمة .

ثانيا : النيليون الحاميون :

أطلق عليها هذا الاسم نظرًا لاشتراكها مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية في نمط الحياة الاقتصادية وتعتمد على تربية الماشية وخاصة الأبقار .

ثالثا : المجموعة السودانية :

ينتمي إلى هذه المجموعة قبائل الزاندي والموز والمادي والبون جو والقريش وعبارة المجموعة السودانية اصطلاح سلالي عرقي وليس اصطلاحًا سياسيًا ، وتوجد هذه المجموعة في فضاء جغرافي يقع غرب النيل وقرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسودان.

إعلان الانفصال:

أعلن جنوب السودان استقلاله في انفصال متفق عليه مع الشمال كتتويج لاتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ ويقترب انقسام أكبر دولة إفريقية مساحة في ظل أسئلة ما زالت بلا إجابة .

فبرغم المحادثات والمؤتمرات الدولية على مدى سنوات ما زال الجانبان يختلفان على سبل إدارة العائدات النفطية واقتسام الديون حتى الوضع النهائي للحدود ، وفيما يلي بعض التصورات للمسار الذي قد تسلكه الأحداث يتشبث المتفائلون بالأمل في أن يكون أسلوب المعالجة للخلافات حتى الآن مجرد اتباع لسياسة حافة الهاوية من الجانبين في إطار هذا التصور كان هناك رئيس مجلس الجنوب سلفاكير والرئيس الشمالي عمر البشير جاءا معا في وقت ما ليوقعا اتفاقًا بخصوص النفط والشؤون المالية والمناطق الحدودية المختلف عليها وغير ذلك من القضايا ، ومن بين العوامل الأساسية التي تشكك في إمكان تحقيق هذا التصور ضيق الوقت وعدم تحقيق تقدم في المحادثات حتى الآن ، وافتقار الجانبين إلى الثقة المتبادلة بعد الحرب الطويلة وحوادث العنف الأخيرة في منطقتي أبيي وجنوب كردفان التي تشتت الانتباه عن التركيز على القضايا الأساسية ، وتظل قائمة طويلة من القضايا

المهمة معلقة لفترة طويلة ،ولن يكون هذا مجرد قضية مربكة للجانبين، إذ إن هناك مخاطر حقيقية ماثلة أكثرها إثارة للقلق يتعلق بالنفط، وسوف يمتلك الجنوب على النفط المستخرج من أراضيه ، لكن بموجب الترتيبات الحالية على أن ينقل الخام عبر خطوط أنابيب تمر بأرض الشمال ومنها إلى الميناء السوداني الوحيد على البحر الأحمر، ولم يتم الاتفاق بشأن المبلغ الذي سيطلبه الشمال من الجنوب مقابل استخدام الأنابيب المارة بأراضيه أو كيفية إدارة حقول النفط على الحدود بين الشمال والجنوب ودون التوصل إلى اتفاق تظل هناك فرص لحدوث نزاع واشتباكات خاصة إذا مضى الشمال قدما في تنفيذ تهديداته بغلق الأنابيب للحصول على تنازلات والطريقة الغامضة التي ينتهجها السودان في التعامل مع مسألة نقل النفط تعني زيادة احتمالات حدوث سوء فهم ، وتبادل الاتهامات وهناك مخاوف بشأن مصير مئات الآلاف من المدنيين الذين حوصروا في قتال جديد بولاية جنوب كردفان إذا لم يتبق جزء من قوات حفظ السلام لمتابعة ما يجري لسكان المنطقة وهناك علامة استفهام أيضًا تحيط بمصير أكثر من مليوني شخص بقوا في الشمال إما باختيارهم أو تقطعت بهم السبل هناك ، ورغم التوصل إلى اتفاقات غامضة بشأن تسوية وضعهم إلا أن رئيسي الجانبين لم يوقعا عليه والسيناريو الأسوأ هو انهيار العلاقات بين الشمال والجنوب والعودة إلى الحرب الأهلية التي أودت بحياة مليوني شخص وأجبرت أربعة ملايين آخرين على النزوح قبل التوصل لاتفاق عام ٢٠٠٥ ، هذا الأمر غير مرجح على المدى القصير والمتوسط وهذا يعود إلى أن البلدين لن يكسبا شيئًا من الحرب ويحتاج اقتصاد البلدين لاستمرار تدفق النفط كما يعاني جيش البلدين من الإجهاد من طول فترة النزاع المسلح والحرب الأهلية التي استمرت لسنوات بين أبناء الوطن الواحد ، والأكثر ترجيحًا هو حدوث توترات وربما مواجهات عنف عشوائية ومحدودة في الولايات المضطربة على الجانب الشمالي من الحدود ، ويمكن للقتال إن طال أن ينتقل

إلى ولاية جنوب كردفان وكذلك ولاية النيل الأزرق ، كما يمكن أن ينتقل إلى إقليم دارفور الذي يشهد تمردًا منذ ثماني سنوات والذي يتاخم أيضًا الجنوب هناك .

احتمال أن تتصاعد أعمال عنف عشوائية ومحدودة إلى نزاع وتتواجه القوات الشمالية والجنوبية على طول الحدود التي لم يتم ترسيمها بعد بسبب عدم إحراز تقدم في المفاوضات .

وينظر سكان دارفور الإقليم المضطرب غرب السودان إلى استقلال الجنوب والذي حدث بعد صراع لسنوات كلف السودان الكثير ، وينظر سكان الإقليم بالارتياب لما ينطوي عليه من احتمال معارك جديدة بين الحكومة والمتمردين وكذلك زيادة تعقيد قضايا مثل الهجرة عبر الحدود، ونقل تحقيق لرويترز عن السكان بالإقليم الذي يقع على حدود جنوب السودان إنه إذا حدثت حرب فسوف تؤثر في المعيشة والاقتصاد فهي تزيد الغلاء والفرقة بين الناس ، واندلعت الحرب في دارفور في ٢٠٠٣ بينما ما زال مئات الألوف الذين فروا من القتال منذ ثماني سنوات يعيشون في معسكرات ومخيمات ، ويعيش كثيرون في أكواخ ، ولم تؤد محادثات السلام التي توسطت فيها قطر إلى الكثير على الأرض حيث انسحبت منها جماعات التمرد الرئيسية أو رفضت المشاركة ، وقال فؤاد حكمت من المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات: مشكلات دارفور هي في الحقيقة مشكلات السودان متجلية في دارفور فجماعات التمرد في دارفور تمتد عبر مجموعات من الأقاليم والولاءات العرقية والقبلية لكنها تتحد في معارضتها للحكومة المركزية بعدما تركزت الثروة والسلطة في أيدي طبقة في الشمال ويقول بعض المحللين: إن الانفصال يمكن أن يؤدي إلى تصميم بعض المقاتلين المناهضين للحكومة في دارفور بعد أن رأوا الجنوبيين يحققون

هدف الاستقلال وضعفت الخرطوم اقتصاديا بعد أن خسرت حقول النفط في الجنوب ويقول محللون آخرون أن الجنوب المستقل حديثًا قد يقوم بتأييد المعارضة المسلحة في دارفور حيث يشارك معها في بعض الصلات الأيدلوجية والسياسية ، وتؤكد حكومة الخرطوم أنها لن تسمح بانفصال أقاليم أخرى ، لكن المحللين يقولون أن القوات الحكومية الآن متفوقة على المتمردين وتقطع إمداداتهم وتطردهم من بعض المناطق الرئيسية ، وأكد المتخصصون في الشأن السوداني أن انفصال الجنوب السوداني لا يعد نهاية المطاف بل بداية لسلسلة من المشكلات تنعكس سلبًا على السودان والقارة الإفريقية بأكملها مطالبين بضرورة تغيير الدستور في الشمال مراعاة لحقوق الأقلية والتقسيم العادل للسلطة والثروة تجنبًا لانفصالات جديدة وفتح المجال لمشاركة القوى السياسية بالشمال لحل المشكلة في دارفور وغيرها من الصراعات والتي تعد فتيل حرب قابلة للاشتعال في أي لحظة وأكد السفير أحمد الحجاج أمين عام الجمعية الإفريقية أن على الأحزاب الشمالية أن تتجه نحو مشروعات التنمية بدلًا من التنابذ والقيام بعمليات عصيان أو محاولات إسقاط الحكومة ومؤسسات الدولة ، وطالب الشماليين والجنوبيين بعدم تبادل التهم حول مسئولية اللجوء لخيار الانفصال والانتباه إلى كل منها يحتاج إلى الآخر على المستوى السياسي والاقتصادي، وأكد أن مصر سعت لوحدة السودان، وقدمت العديد من الاقتراحات بهذا الشأن لكن ما دام الشماليون والجنوبيون ارتضوا بنتائج الاستفتاء ومن ثم الانقسام فلا يمكن لمصر أن تعترض على ذلك وأكد أن علاقات مصر طيبة مع جنوب السودان حيث أن معظم الوزراء هناك تخرجوا من جامعات مصرية كما أن القاهرة من أول الدول التي قامت بتنفيذ مشروعات تنمية بجنوب السودان.

ويقترح الدكتور حسين مراد رئيس مركز الدراسات السودانية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ضرورة إشراك القوى السياسية في الشمال في الحكومة ، وفي صنع القرار لحل مشكلة دارفور وجنوب كردفان وأبيي وغيرها من الأزمات لتهدئة الأوضاع وتجنبا لانفصالات جديدة .

ويشير الدكتور حسن نجيلة رئيس مركز إفريقيا للتنمية والسلام إلى أن اليمين المتطرف في الولايات المتحدة هو من دعم بقوة انفصال جنوب السودان ، وتوقع أن تتم بلقنة جمهورية السودان لتصبح ٦ دول ، طالما يصر المؤتمر الوطني على اتباع سياسة التعنت والاستعلاء مع المواطنين الذين يعانون من الظلم والتهميش.

وتشير الدكتورة إجلال رأفت أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مدير برنامج الدراسات المصرية الإفريقية إلى أن استفتاء أبيي قنبلة موقوتة ، فلو لم يتم إيجاد حل له فمن الممكن أن يسبب حربًا أهلية لا تنتهي مع طول الحدود الشمالية والجنوبية ، ولم يظهر حل توافقي للمشكلة حتى الآن .